الأمم المتحدة

FCCC/AWGLCA/2011/7

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
13 May 2011
Arabic
Original: English

الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية

الدورة الرابعة عشرة

بانكوك، ٥-٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، وبون، ٧-١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

البند ٣-٢-١ من جدول الأعمال

التزامات أو إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تتخذها البلدان المتقدمة الأطراف

حلقة العمل المتعلقة بافتراضات وشروط الأهداف الكمية للبلدان المتقدمة الأطراف الرامية إلى خفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل، المعقودة عملاً بالفقرة ٣٨ من المقرر ١/م أ-١٦

تقرير مقدم من رئيسي حلقة العمل المتشاركين*[(١)]

أولاً - الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة، في الفقرة ٣٨ من مقرره ١/م أ-١٦، تنظيم حلقات عمل لتوضيح الافتراضات والشروط المتعلقة بأهداف خفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل، التي ينبغي أن تحققها البلدان المتقدمة الأطراف، بما في ذلك استخدام أرصدة الكربون المتأتية من آليات السوق وأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، وتبيين الخيارات والسُبُل لزيادة مستوى طموحات هذه الأهداف.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد نظراً إلى قصر الفترة التي تفصل الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية.

(١) أعدّ هذا الموجز الرئيسان المُشاركان لحلقة العمل، تحت مسؤوليتهما بطلب من الأطراف.

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانياً – التنظيم

٢- عُقدت حلقة العمل الأولى، وفقاً للولاية الواردة في الفقرة ١ أعلاه، بالتزامن مع الجزء الأول من الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (فريق العمل التعاوني)، والدورة السادسة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو (فريق الالتزامات الإضافية)، وذلك في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك بتايلند، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ من الساعة العاشرة صباحاً إلى السابعة مساء.

٣- وتَشَارك في رئاسة حلقة العمل السيد ريتشارد مويونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) والسيد ماس غوتي (هولندا). وبعد أن أدلت الأمينة التنفيذية، السيدة كريستينا فيغيرز، بملاحظات تمهيدية، قدم عروضاً أو بيانات شفوية ١٨ طرفاً؛ ويشمل هذا العدد ١٤ طرفاً مدرجاً في المرفق الأول للاتفاقية قدم منهم ممثل الاتحاد الأوروبي عرضاً، وأربعة أطراف غير مدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، قدم منهم ممثلو مجموعة الـ ٧٧ والصين وتحالف الدول الجزرية الصغيرة عروضاً. وقُدمت العروض في أربع جلسات، أعقبت كلاً منها جلسة للأسئلة والأجوبة. وقدمت منظمة مراقبة، هي الشبكة الدولية للعمل المناخي، مداخلة، ووزعت عرضها على المشاركين. ويرد في المرفق جدول أعمال حلقة العمل، إضافة إلى قائمة بأسماء مقدمي العروض. وعقب حلقة العمل، نُشرت جميع العروض على الموقع الشبكي للاتفاقية الإطارية[٢].

٤- وتناولت حلقة العمل مجموعة كبيرة من المسائل المتعلقة بتحقيق أهداف خفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل التي أعلنتها البلدان المتقدمة الأطراف[٣]، بما في ذلك الافتراضات والشروط المقترنة بالأهداف وباستخدام أرصدة الكربون المتأتية من آليات السوق وأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، فضلاً عن بعض الخيارات والسبل لزيادة مستوى الطموحات في هذا المجال. ونوقشت أيضاً في حلقة العمل طريقة دفع عملية تحقيق الأهداف قُدماً إلى الأمام. وتناولت المناقشات المتعلقة بهذه العملية عدة مسائل، منها التركيز على حلقات العمل هذه والحاجة إليها مستقبلاً، وعلاقة حلقات العمل بالورقة التقنية المقرر أن تعدها الأمانة[٤]، والحاجة المحتملة لتلقي مزيد من الآراء من الأطراف وكيفية إدماج نتائج حلقات العمل في عملية التفاوض في إطار أفرقة العمل المخصصة.

---

(٢) <http://unfccc.int/meetings/awg/items/5928.php>.

(٣) ترد أهداف البلدان المتقدمة الأطراف المتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل في الوثيقة FCCC/SB/2011/INF.1.

(٤) الفقرة ٣٩ من المقرر ١/م أ-١٦.

٥- وطلبت الأطراف من الرئيسَيْن المتشاركَيْن لحلقة العمل إعداد تقرير خطي عن حلقة العمل، تحت مسؤوليتهما.

ثالثاً - موجز المداولات

٦- تناولت حلقة العمل، وفقاً للولاية المسندة إليها، ومن خلال العروض التي قدمتها الأطراف، وجلسات الأسئلة والأجوبة، والمناقشات العامة، المسائل التالية:

(أ) طبيعة ومستوى أهداف البلدان المتقدمة الأطراف المتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل؛

(ب) الافتراضات والشروط المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف؛

(ج) استخدام أرصدة الكربون المتأتية من آليات السوق وأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة؛

(د) الخيارات والسبل لزيادة مستوى الطموح في خفض الانبعاثات.

٧- ونوه العديد من الأطراف بالفائدة الكبيرة التي حققتها حلقة العمل، وما أتاحته للأطراف من فرصة تمس الحاجة إليها لتبادل الآراء حول المسائل المدرجة أعلاه. وبينت حلقة العمل تحقق فهم مشترك فيما بين الأطراف لبعض المسائل، وتنوع الآراء حول مسائل أخرى. وكانت حلقة العمل مثمرة جداً بفضل التبادل الصريح للآراء بشأن العروض المقدمة. وأعربت الأطراف عن تقديرها لهذه الفرصة، ولاحظ العديد من المتحدثين أن حلقة العمل ساعدت على تحديد سبل التقدم قدماً في عملية التفاوض.

ألف - طبيعة ومستوى أهداف البلدان المتقدمة الأطراف المتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل

٨- بينت جميع البلدان المتقدمة الأطراف[٥]، التي قدمت عروضاً في حلقة العمل، أهدافها الكمية المتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل. وكانت الأهداف المعلنة متسقة مع الأهداف الكمية للأطراف المدرجة في المرفق الأول، المتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل، على النحو الذي أبلغته هذه البلدان الأطراف وجمعته الأمانة في الوثيقة FCCC/SB/2011/INF.1. وعادة ما تُصاغ الأهداف في شكل نطاقات أو خيارات، على

(٥) تمشياً مع ولاية حلقة العمل، استُخدم مصطلح "البلدان المتقدمة الأطراف" ومصطلح "البلدان النامية الأطراف" في هذا التقرير. ولم تقتصر الأطراف في عروضها ومداخلاتها على هذين المصطلحين، وإنما أشارت أيضاً إلى "الأطراف المدرجة في المرفق الأول" و"الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول".

أن يكون تنفيذ الخيار أو تحقيق قيمة في النطاق غير مشروط أو يعتمد على افتراضات وشروط معيّنة.

٩- وأشارت بعض البلدان المتقدمة الأطراف إلى أنها نجحت في فصل انبعاثاتها من غازات الدفيئة عن النمو الاقتصادي. ففي بعض الحالات، ارتفعت انبعاثات غازات الدفيئة ارتفاعاً طفيفاً أو ظلت ثابتة أو انخفضت، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً في الفترة نفسها. وفي هذا السياق، شُدِّد على إمكانية الربط بين النمو الاقتصادي وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ومع ذلك، لاحظت بعض البلدان النامية الأطراف أن ذلك لا يحدث إلا بعد تحقق مستوى معين من التنمية الاقتصادية.

١٠- وأوضحت غالبية البلدان النامية الأطراف سياساتها وإجراءاتها الرامية إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة أو الحد منها. وقد أكدت العديد من العروض المقدمة أهمية تنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والتدابير في جميع القطاعات الاقتصادية، استناداً إلى تشريعات محلية.

١١- وأشارت عدة أطراف إلى أنها تعكف على وضع استراتيجيات تنمية خفيضة الانبعاثات لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، على أن تُستخدم هذه الاستراتيجيات لإدامة وتوطيد ما يتحقق من تخفيضات في الانبعاثات بغية تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في الإبقاء على الارتفاع في درجة الحرارة دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وبينت بعض الأطراف مساراتها في مجال تقليص الكربون في الأجل الطويل، أو أعربت عن نيتها، في سياق اتفاق عالمي طموح، أن تصبح عديمة الأثر الكربوني. وشدد أحد الأطراف على وجود مسارات متعددة تؤدي إلى تحقيق هدف خفض الانبعاثات في الأجل الطويل.

١٢- وطرح أحد الأطراف مفهوماً للوصول العادل إلى الموارد الجوية باعتباره بُعداً عالمياً للتنمية المستدامة، وذلك استناداً إلى التشارك العادل في الرصيد التراكمي للكربون الجوي.

١٣- وقدمت اليابان مداخلة أوضحت فيها التأثير الهائل للزلازل وأمواج تسونامي التي حلت مؤخراً باليابان على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وأعربت اليابان عن أملها في أن تدرك الأطراف هذا الوضع وأن تقدره. وأكدت اليابان أن هذه الكارثة بينت ضرورة إعادة تقييم العديد من المسائل المتعلقة بالسياسات، ومنها تغير المناخ، وأشارت مع ذلك إلى استمرار التزامها بهدف وضع نظام جديد وشامل بشأن تغير المناخ. وأشارت اليابان إلى أن عملية إعادة التقييم هذه لم تبدأ إلا مؤخراً، وأن من المبكر جداً توقع نتائجها المحتملة.

باء - الافتراضات والشروط المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف

١٤- تناولت العروض التي قدمتها البلدان المتقدمة الأطراف الافتراضات والشروط المتعلقة بتحقيق أهدافها الكمية المتصلة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل. وتشمل هذه الافتراضات والشروط ما يلي: التوصل إلى اتفاق عالمي وشامل؛ والتزام البلدان المتقدمة

الأخرى ببذل جهود من أجل خفض الانبعاثات والتخفيف من آثارها ومساهمة البلدان النامية في هذه الجهود، وفقاً لمسؤوليات كل منها وقدراتها؛ ومواصلة الاستفادة من آليات السوق ومن أنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة؛ والقدرة على العودة بالنمو الاقتصادي إلى مستوى ما قبل الأزمة.

١٥- ورغم وجود بعض التشابه بين هذه الشروط، اتضح أيضاً أن الكثير من الشروط والافتراضات التي تؤثر في إمكانيات التخفيف من آثار الانبعاثات والحد منها تعتمد على ظروف كل بلد، وتختلف من بلد طرف إلى بلد طرف آخر. وأُشير في عدة مداخلات إلى الحاجة إلى مواصلة الحوار فيما بين الأطراف بشأن الشروط والافتراضات كوسيلة لضمان الشفافية.

١٦- ورأت مجموعة من البلدان النامية الأطراف أن عدداً من المسائل المتعلقة بالافتراضات والشروط بحاجة إلى التوضيح من جانب البلدان المتقدمة الأطراف. وتتضمن هذه المسائل ما يلي: تحويل التعهدات إلى أهداف كمية لتحديد وخفض الانبعاثات؛ طرائق قياس الانبعاثات وإزالتها؛ النظر في القواعد التي تنظم أنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة؛ طبيعة عمليات التعويض واستخدامها؛ النظر في عنصر التكميل (الحاجة إلى توضيح الجهود المحلية مقابل عمليات التعويض)؛ العلاقة بين التنوع والقابلية للمقارنة. وأشار عدد من ممثلي البلدان المتقدمة الأطراف إلى هذه المسائل في مداخلاتهم اللاحقة، وقدموا بعض التوضيحات في هذا الصدد.

١٧- وأعربت البلدان النامية الأطراف عن قلقها إزاء وجود افتراضات وشروط متنوعة ترتبط بأهداف البلدان المتقدمة الأطراف، ورأت أن هذه المشروطية قد تؤخر أو تُضعف إجراءات التخفيف التي تتخذها البلدان المتقدمة الأطراف. ورداً على ذلك، قدمت عدة بلدان أطراف متقدمة مبررات منطقية لشروطها، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى بذل جميع الأطراف جهوداً عالمية للتخفيف، وبيّنت أن بعض الأهداف غير مشروطة. وشدد العديد من المتحدثين على الحاجة إلى ضمان الشفافية فيما يتعلق بالشروط والافتراضات.

١٨- وكُرس جزء كبير من جلسات الأسئلة والأجوبة لمناقشة المسائل المتعلقة بالقابلية للمقارنة، والامتثال، وقواعد المحاسبة، والعلاقة بين هذه المسائل ومسائل مماثلة بموجب بروتوكول كيوتو.

١- القابلية للمقارنة

١٩- أكدت معظم البلدان النامية الأطراف أهمية القابلية للمقارنة. ورأت هذه الأطراف أن نهج وقواعد بروتوكول كيوتو هما المرجع في عملية المقارنة، وأن هناك حاجة إلى قواعد تُحدد دولياً لضمان القابلية للمقارنة. وقد أطلقت هذه الآراء نقاشاً حول قواعد المقارنة ومؤشرات المقارنة؛ ورأت بعض البلدان المتقدمة الأطراف عدم إمكانية وجود معيار أو مقياس واحد للمقارنة نظراً إلى التفاوت الشديد في الظروف المحلية لفرادى البلدان الأطراف.

وأُشير في بعض المداخلات إلى وجود اختلاف بين قابلية الجهود للمقارنة وقابلية الأهداف للمقارنة.

٢- الامتثال

٢٠- تباينت الآراء بشأن موضوع الامتثال، مثلما تباينت بشأن القابلية للمقارنة. فقد رأى البعض ضرورة وجود آلية للامتثال تستند إلى قواعد بروتوكول كيوتو كمرجعية أو كنقطة انطلاق، في حين رأى البعض الآخر أن الامتثال ينبغي أن يُفهم في سياق التشريعات المحلية.

٣- قواعد المحاسبة

٢١- خضعت قواعد المحاسبة لمناقشات مستفيضة، لا سيما أثناء جلسات الأسئلة والأجوبة. وأشار العديد من المتحدثين إلى أهمية هذه القواعد، والحاجة إلى ضمان أن تغطي هذه القواعد على نحو شامل جميع المصادر وجميع البواليع في جميع القطاعات، وعلاقة قواعد المحاسبة بالشفافية وبفهم الأهداف. وأشارت بعض البلدان النامية الأطراف إلى أهمية تحديد وتطبيق قواعد المحاسبة على الصعيد الدولي. وأكدت بعض البلدان المتقدمة الأطراف أن قواعد المحاسبة تؤثر في مستوى الأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات. ورأى بلد طرف ضرورة التركيز على الشفافية والدقة في الإبلاغ، لأن وجود إطار قوي للقياس والإبلاغ والتحقق، بما في ذلك وجود عملية للتقييم الدولي للانبعاثات وعمليات الإزالة، يكفل إمكانية قياس الانبعاثات وعمليات الإزالة.

٤- العلاقة ببروتوكول كيوتو

٢٢- أشارت بعض البلدان المتقدمة الأطرف في بروتوكول كيوتو إلى أنها بصدد تحقيق أهدافها الكمية المتعلقة بخفض الانبعاثات أو تحديدها على نطاق الاقتصاد ككل، المحددة لفترة الالتزام الأولى بموجب بروتوكول كيوتو.

٢٣- وأشارت البلدان النامية الأطراف إلى أهمية محافظة الأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو على التزاماتها لفترة ما بعد عام ٢٠١٢. ونوّهت العديد من الأطراف بقيمة قواعد المحاسبة والامتثال الدقيقة التي وُضعت بموجب بروتوكول كيوتو. وأشار بلد متقدم طرف، مكرراً بيانات سابقة، إلى أنه لا يعتزم الانضمام إلى بروتوكول كيوتو أو الالتزام بالقواعد المستندة إلى نهج بروتوكول كيوتو.

٢٤- وأشار بلد نام طرف إلى أن حلقة العمل كان ينبغي أن تُعقد في إطار فريق الالتزامات الإضافية.

جيم – استخدام أرصدة الكربون المتأتية من آليات السوق وأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة

٢٥- تناول عدد قليل من العروض إمكانية استخدام أرصدة الكربون المتأتية من آليات السوق وأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، بما في ذلك عواقبها على أهداف البلدان المتقدمة الأطراف المتعلقة بخفض الانبعاثات.

٢٦- وبينما قدمت معظم البلدان المتقدمة الأطراف، في عروضها، معلومات عن دور آليات السوق وأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، عرض عدد قليل من هذه البلدان معلومات كمية عن الاستخدام المتوقع لآليات السوق وأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة في إطار تعهداتها الحالية. ومع ذلك، قدمت معظم البلدان المتقدمة بيانات كمية بشأن الاستخدام (المتوقع) لآليات السوق/الحصة (المتوقعة) من آليات السوق، وذلك لدى سؤالها عن ذلك في جلسة الأسئلة والأجوبة.

٢٧- ووردت إشارات كثيرة إلى قواعد المحاسبة فيما يتعلق بأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة وآليات السوق، وكيف ترتبط هذه القواعد بمستوى الأهداف وشفافيتها. ولوحظ أيضاً إقرار عام بأن هذه القواعد المحاسبية ستؤثر على مستوى الطموح. وفي ذلك السياق، رأت معظم البلدان المتقدمة الأطراف ضرورة تحديد القواعد قبل الانتهاء من تحديد أهداف خفض الانبعاثات، وهو ما يمكن أن يساعد أيضاً على النهوض بمستوى طموحها دون التأثير على السلامة البيئية للعملية. ومن ناحية أخرى، رأت معظم البلدان النامية الأطراف أن أهداف خفض الانبعاثات ينبغي أن تُحدد من خلال نهج علمي تنازلي، دون اشتراط الانتهاء من تحديد القواعد كشرط مسبق.

٢٨- وأكدت البلدان المتقدمة الأطراف أهمية آليات السوق، التي يُنظر إليها باعتبارها تدابير فعالة من حيث التكلفة يمكن أن تساعد على رفع مستوى الطموح. وأشار بلد طرف إلى أن نموذج الاتجار بالانبعاثات هو سياسته الرئيسية. ومع ذلك، أعربت بعض الأطراف عن بواعث قلق بشأن استخدام آليات السوق، التي قد تؤدي إلى ازدواجية حساب خفض الانبعاثات، وتؤدي بالتالي إلى انخفاض مستوى طموح البلدان المتقدمة الأطراف. وقد أشارت البلدان المتقدمة الأطراف والبلدان النامية الأطراف إلى أهمية منع ازدواجية الحساب.

دال – الخيارات والسبل لزيادة مستوى الطموح في خفض الانبعاثات

٢٩- تناولت حلقة العمل أيضاً، إلى حد ما، الخيارات والسبل لزيادة مستوى الطموح في أهداف البلدان المتقدمة الأطراف المتعلقة بخفض الانبعاثات، وذلك في إطار السعي إلى خفض إجمالي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون البشرية المنشأ وغيرها من غازات الدفيئة غير الخاضعة لمراقبة بروتوكول مونتريال، والإبقاء على الارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية دون

درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وقد رُكِّز على هذا الموضوع بصفة خاصة في عروض البلدان النامية الأطراف، حيث أشار بعضها إلى تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وإلى "تقرير الفجوات" الصادر حديثاً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإلى بعض الدراسات الأخرى.

٣٠- وأقرت معظم الأطراف بوجود فجوة بين مستوى خفض الانبعاثات في الأهداف الحالية وبين المستوى المطلوب وفقاً للدراسات العلمية ووفقاً لما ورد في تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وذلك في إطار السعي إلى تحقيق هدف الإبقاء على الارتفاع في درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وفي هذا الصدد، ففي الوقت الذي أكدت فيه أطراف عديدة أهمية بذل جهود متسقة من جانب جميع الأطراف، أعربت هذه الأطراف عن أملها في أن تتولى البلدان المتقدمة الأطراف قيادة هذه المساعي. وأشار أحد الأطراف إلى أنه حتى لو كانت التعهدات غير كافية، فإنها تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

٣١- وساد شعور بأن حلقة العمل هذه ركّزت بشكل أكبر على الأهداف المبلّغة، وأن الخيارات والسبل لزيادة مستوى الطموح لم يجر تناولها على نحو كاف. وأعربت معظم البلدان النامية الأطراف عن الحاجة إلى مزيد من المناقشات المعمقة بشأن هذه المسألة. وأيدت هذا الرأي بعض البلدان المتقدمة الأطراف. وطُرحت أيضاً بعض الاقتراحات المحددة لإنعام النظر في خيارات وسبل زيادة مستوى الطموح، منها ما يلي:

(أ) تناول المسألة على أساس مفهوم الوصول العادل إلى الموارد الجوية باعتباره بعداً عالمياً للتنمية المستدامة؛

(ب) إطلاق برنامج عمل يتناول خيارات وسبل زيادة مستوى طموح البلدان المتقدمة الأطراف؛

(ج) وضع إطار رسمي للقواعد المنظمة لآليات السوق وأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة؛

(د) توسيع نطاق تغطية القطاعات والغازات، بطرق منها إدراج انبعاثات الوقود المستخدم في النقل في نطاق جهود التخفيف من الانبعاثات؛

(هـ) الوصول الكامل إلى الأسواق الواسعة والفعالة؛

(و) تحسين عمليات تنفيذ السياسات والتدابير على الصعيد المحلي.

هاء – سبل دفع عملية حلقة العمل قدماً

٣٢- إضافة إلى المقترحات المقدمة أعلاه، قُدِّمت أيضاً بعض الأطراف مقترحات محددة بشأن سبل دفع عملية حلقة العمل قدماً، على النحو التالي:

(أ) رغم أن حلقة العمل هذه أوضحت المسائل المدرجة في الولاية المسندة إليها، أكدت معظم الأطراف الحاجة إلى مواصلة الحوار في حلقات عمل قادمة؛

(ب) قد تُدعى الأطراف إلى تقديم آرائها بشأن إطار حلقات العمل القادمة؛

(ج) ينبغي لنتائج حلقة العمل، الواردة في التقرير الخطي للرئيسَيْن المتشاركَيْن لحلقة العمل، أن تصُبَّ في عمليات التفاوض في إطار الأفرقة العاملة المخصصة؛ وفي هذا الصدد، شجعت الأطراف الرئيسَيْن المتشاركَيْن على إبلاغ نتائج حلقة العمل للأفرقة العاملة المخصصة ذات الصلة بالموضوع؛

(د) ينبغي دعوة البلدان المتقدمة الأطراف، التي لم يعرض ممثلوها معلومات بشأن أهدافها المتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل، إلى تقديم معلومات في حلقات العمل القادمة ذات الصلة بالموضوع و/أو تقديم المعلومات إلى الأمانة، لإتاحتها للجمهور من خلال الموقع الشبكي للاتفاقية الإطارية.

المرفق

جدول أعمال حلقة العمل

من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠

الافتتاح

- ملاحظات تمهيدية مقدمة من الأمينة التنفيذية
- تنظيم حلقة العمل يعرضه الرئيسان المتشاركان

الجلسة الأولى

- الاتحاد الأوروبي
- مجموعة الـ ٧٧ والصين
- النرويج
- الولايات المتحدة الأمريكية
- فرنسا
- أسئلة وأجوبة

الجلسة الثانية

- سويسرا
- تحالف الدول الجزرية الصغيرة
- نيوزيلندا
- ألمانيا
- أسئلة وأجوبة

استراحة

من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٩/٠٠

الجلسة الثالثة

- الاتحاد الروسي

- الهند
- السويد
- اليابان
- بولندا
- أستراليا
- أسئلة وأجوبة

الجلسة الرابعة

- دولة بوليفيا المتعددة القوميات
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
- آيسلندا
- أسئلة وأجوبة
- منظمة مراقبة: الشبكة الدولية للعمل المناخي

مناقشة

- الأهداف والافتراضات والشروط
- الخطوات المقبلة

ملاحظات ختامية مقدمة من الرئيسَيْن المتشاركَيْن